أكثر من هذا ، إن لجوء الولايات المتحدة ـ متأخرة في نظر « حلفائها » الى الخيار العسكري إنما يؤكد شعورها بأنها لا تملك خيارات أخرى للتأثير على مجريات الأمور في المنطقة كتلك الخيارات التي يملكها الاتحاد السوفياتي ، والتي تملكها « القوى المعادية للمصالح الأميركية في المنطقة » على اختلاف الوانها وظلالها ، من الشيوعيين الى « الخمينيين » .

إذن فنحن أمام معادلة بسيطة بالفعل ـ على قدر تعقد الواقع الذي تعبر عنه ـ وهي أن الولايات المتحدة قد وجدت نفسها أمام « الخيار العسكري » بلا خيارات أخرى . فهي لم تستطع أن تفرض ، من خلال أي خيار آخر ، نظام كامب ديفيد القائم في أساسه على خيار « المفاوضات المباشرة » (أي الأسلوب السلمي) ، وهي أيضاً لم تستطع ان تنال ثقة وتصديق الاطراف الحليفة لها ، في المنطقة وخارجها ، في كيفية مواجهتها للتطورات الحادة . مثل ايران وأفغانستان ، وهي لم تستطع ، أصلاً ، وبواسطة خيارات غير « الخيار العسكري » أن تحافظ على النظم والاوضاع التي تضمن استمرار « مصالحها » ؛ وايران خير مثل على ذلك

ويصبح الطرف الآخر ، الخفي ، من المعادلة أن الولايات المتحدة تريد ، من خلال « الخيار العسكري » ، لا أن تواجه الاتحاد السوفياتي في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي ، انما تريد ان تفرض بالقوة العسكرية (ربما بمجرد وجود هذه القوة العسكرية دون استخدامها ، وربما باستخدام هذه القوة فعلياً) نظام كامب ديفيد للسلام على الاطراف التي تقبله سلمياً ، أو التي عجزت لأسباب داخلية عن قبوله .

يعني هذا ، بتعبير أكثر مباشرة ، أن « الخيار العسكري » الذي تمثله الاستراتيجية الاميركية الجديدة في الشرق الأوسط واداتها (قوة التدخل السريع) موجَّه ، في الأساس ، ضد القوى الكامنة في المنطقة التي تعتبرها الولايات المتحدة قوى غير مؤاتية لمصالحها . وبهذا المعنى لا يكون « الخيار العسكري » سوى عودة إلى سياسة فرض النظم السياسية ـ الاقتصادية ـ الاجتماعية التي تخدم المصالح الخارجية ، بمواجهة ، ضد القوى الداخلية التي لا تتطابق مصالحها مع تلك المصالح الخارجية . إذن فالمواجهة ليست مع الاتحاد السوفياتي ، انما هي مواجهة مع القوى المحلية التي يمكن ان « تهدد » المصالح الأميركية والمصالح المرتبطة بها... اي مع شعوب المنطقة وقواها الثورية والتحررية .

قد تتطلب هذه المواجهة اثارة حروب « ذرائعية » في المنطقة تتمكن خلالها « قوة التدخل السريع » من اداء دورها في تثبيت نظم ، وحماية حكومات ، أو العمل لاسقاط نظم والتأمر على حكومات ؛ ولكن هذا لا ينفي الطابع الأساسي للاستراتيجية الأميركية في توجهها الجديد في المنطقة ؛ وهو التوجه لمنع تكرار ثورة ايران، وبخاصة حيث تسود اوضاع شبيهة بتلك التي أدت الى ثورة ايران ، والى سقوط الشاه . ومن هنا المفهوم القائل ان قوة التدخل السريع هي « قوة رادعة » اكثر منها قوة للتغلب على الخطر بعد وقوعه . ومن هنا أيضاً القول بأن الأهداف الرئيسية لتقسيم العمل بين أطراف « كامب ديفيد الثلاثة ـ الولايات المتحدة واسرائيل ومصر ـ « هي الحيلولة دون انتشار الخمينية ، ودون تقدم الشيوعية في اعقابها » .

ولهذا فإن كل « حليف » للولايات المتحدة ، في المنطقة ، تقاس درجة تأييده للاستراتيجية الاميركية الجديدة وحماسه للاشتراك فيها بدرجة حاجته إلى وقف « الخطر الداخلي » (سواء سُمِّيَ هذا الخطر خمينية أو شيوعية) . ولهذا يبدو نظام السادات في المقدمة ، تليه اسرائيل التي تبدي حرصاً مطلقاً على ان تصور للرأي العام العالمي (الاميركي بخاصة) أن الثورة الفلسطينية وهدفها ـ اي الدولة الفلسطينية المستقلة ـ هما الخطر الخميني والشيوعي معاً . ويقل بعد ذلك ـ حماس (نظم) أخرى في المنطقة لأنها تشعر بأن الوجود العسكري الاميركي ـ بحجمه وحدوده ـ يقرب الخطر أكثر مما يبعده . ومع ذلك فإن ما يجمع بين المتحمسين للاستراتيجية الأميركية الجديدة والأقل حماساً لها ، في الشرق الاوسط من الخليج العربي ، هو التسليم بفرضية أساسية تقوم عليها هذه الاستراتيجية ، وهي ان الخطر الوشيك هو خطر الثورة ، وان الخطر الآجل هو خطر الصهيونية . وهي الفرضية نفسها التي تأسست عليها سياسة نظام أنور السادات بعد الانتفاضة الشعبية في مصر ، اوائل العام ١٩٧٩، ففتحت الطريق في أواخر العام نفسه امام زيارة القدس ، ثم اتفاقات « كامب ديفيد » فمعاهدة واشنطن المصرية ـ الاسرائيلية . وأخيراً « المناورات المشتركة » ضد الخطر المشترك . ضد الثورة .

سمير كرم